

وقائع العدد

بيان صادر

من المجلس الوطني الاستشاري بجلسته الثانية والثلاثون المنعقدة يوم الاثنين ٢٦ جمادي الاولى ١٣٩٩ الموافق ٢٣ نيسان ١٩٧٩

ان المجلس الوطني الاستشاري اذ يؤكد سياسة الارض القومية الدائمة المستمرة والثابتة على الايمان بوحدة الصف والمصير العربي واذ يؤمن بوحدة لبنان ارضا ووطنا وشعبا ليستكر اشد الاستنكار ويدين المؤامرة الانفصالية التي يتزعمها الزائد سعد حداد عميل اسرائيل والذي نبذته جيشه وتبرأ منه شعبه ووطنه .

احمد اللوزي
رئيس المجلس الوطني الاستشاري



مقر الرئاسة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة التاسعة والثلاثون

المنعقدة يوم الاثنين ١٠ جمادي الثاني ١٣٩٩ هـ الموافق ٧ ايار ١٩٧٩ م

الجلد (١)

العدد (٣٩)



ملحة

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتقالات

- أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد هائل ابو ابريز
- ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سليمان غرار
- ج - طلب معلرة مقدم من سعادة السيد وليد عصفور

مكتبة عبد الحليم

الصفحة

- د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد الرؤوف الروابده
هـ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الوهاب الهادي
و - طلب معذرة من سعادة السيد علي البشير
ز - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمد
ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سعيد العزاوي
ط - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خلف ابو نوير

٣ - تلاوة الاوراق الواردة .

- ١ - كتاب دولة . رئيس الوزراء رقم ن/٢٢/٤٦٢٦ تاريخ ١٩٧٩/٣/١١ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

- ٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ق/٧/٤٧٢٥ تاريخ ١٩٧٩/٤/٢٤ المتضمن احالة مشروع قانون صندوق الاسكان العسكري لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

- ٣ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ت/٣٠/٤٩٠٩ تاريخ ١٩٧٩/٤/٢٨ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون تشكيل الحاكم الفرعية لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

٤ - الاقتراحات :

- ١ - الاقتراح رقم ٤٣ المؤرخ في ١٩٧٩/٤/٢١ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد درويش الصايل الشهوان بشأن تمديد بعض الطرق في منطقة قرى المجارمه .

- ٢ - الاقتراح رقم ٤٤ المؤرخ في ١٩٧٩/٤/٢١ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد درويش الصايل الشهوان بشأن رفع مجلس قروي ام البساتين الى بلدية .

- ٣ - الاقتراح رقم ٤٥ المؤرخ في ١٩٧٩/٤/٢١ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور زهير ملحين بشأن انشاء لجنة وزاية عليا للبلديات العامة على الطرق .

الصفحة

- ٥ - مقررات اللجنة القانونية :
أ - قرار رقم ٢٠ المؤرخ في ١٩٧٩/٥/٢ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٧٩ .
ب - استكمال البحث بالقرار رقم ١٩ المؤرخ في ١٩٧٩/٣/٥ المتباد من المجلس الى اللجنة بالجلسة السابقة بشأن قانون الضمان الاجتماعي .
١ - قرار رقم ٢١ المؤرخ في ١٩٧٩/٥/٢ بشأن تعديل قانون الضمان الاجتماعي .
٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . سيعين فيما بعد .

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة ١١ صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٧/٥/١٩٧٩ برئاسة دولة السيد احمد اللوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون ، وتغيب من الاعفاء باجازة السادة ١ - السيد هائل ابو بريز ٢ - عبدالوهاب المجالي وتغيب من الاعضاء معذرا السادة :

سليمان عرار ، وليد عصفور ، عبد الرؤوف الروابدة ، علي البشير ، مروان الحبود ، سعيد الغزاوي ، خلف ابو نويز .

وحضر من الحكومة :

دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية .

معالي السيد الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء معالي السيد عدنان ابو عوده وزير الاعلام معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاتار معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونه وزير العدل

معالي السيد حسن ابراهيم وزير الدولة للشؤون الخارجية

معالي السيد عصام المعجلوني وزير العمل معالي السيد مروان الفاسم وزير التكوين معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقروية

سيادة الشريف نواز شرف وزير الدفاع والشباب معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة

معالي السيد محمد الدباس وزير المالية

معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال معالي المهندس علي السحيحات وزير النقل معالي السيد حكمت السالك وزير الزراعة معالي الدكتور سعيد التل وزير المواصلات

افتتاح الجلسة

دولة الرئيس : النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس

النصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة جدول الاعمال

السيد الامين العام

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - الاجازات والاعتذارات

١ - كتاب اجازة مقدم من سعادة السيد هائل ابو بريز .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم ارجو التفضل بقبول معذرتي عن حضور الجلسة بسبب زيارة سمو ولي العهد لمنطقتي .

واقبلوا فائق الاحترام

المضو هائل ابو بريز

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجميع موافقون

السيد الامين العام

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد سليمان عرار

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري ارجو تولتكم بقبول اعتذاري عن عدم تمكني من حضور الجلسة التي ستعقد صباح يوم الاثنين الموافق ١٧-٥-١٩٧٩ بسبب وجودي خارج المملكة بذلك التاريخ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سليمان عرار
وزير الداخلية

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو ؟

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد وليد عصفور

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم تحية طيبة وبعد ارجو قبول اعتذاري لعدم تمكني من حضور جلسة يوم الاثنين ٧-٥-١٩٧٩ وذلك بسبب سفري الى خارج المملكة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وليد عصفور .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على اجازة العضو ؟

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

د - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري تحية طيبة وبعد : ارجو قبول معذرتي عن حضور جلسات المجلس خلال الفترة الواقعة من ٢٣-٥ ايار . لوجودي خارج البلاد في مؤتمر رسمي .

مع فائق شكري

عبد الرؤوف الروابدة

عضو المجلس الوطني الاستشاري

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو ؟

الجميع موافقون .

السيد الامين العام

ه - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الوهاب المجالي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاحترام بسبب جودي خارج البلاد لاعمال رسمية ارجو اجازتي لمدة ستة ايام اعتبارا من تاريخ ٥-٥-١٩٧٩ .

واقبلوا فائق الاحترام

تحية واحتراما وبعد

عبد الوهاب المجالي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجميع موافقون

السيد الامين العام

و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد علي البشير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم تحية طيبة وبعد ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة اليوم ٧-٥-١٩٧٩ لاشتراكي في ندوة مناقشة سياسة الانتفاع من الارض الواقعة ضمن اقليم عمان التي يرأسها سمو ولي العهد .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس

علي البشير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو ؟

الجميع موافقون

السيد الامين العام

ز - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحبود

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم تحية واحتراما وبعد بسبب اشتراكي في ندوة مناقشة سياسة الانتفاع من الاراضي الواقعة ضمن اقليم عمان التي يرأسها سمو ولي العهد . ارجو التفضل بقبول اعتذاري من حضور جلسة اليوم ٧-٥-١٩٧٩ .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس

مروان الحبود

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو ؟

الجميع موافقون

السيد الامين العام

ح - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سعيد الغزاوي

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم تحية واحتراما وبعد بسبب اشتراكي بجلسة ندوة مناقشة سياسة الانتفاع من الاراضي الواقعة ضمن اقليم عمان التي يرأسها سمو ولي العهد ارجو قبول اعتذاري من حضور جلسة يوم ٧-٥-١٩٧٩ .

واقبلوا فائق الاحترام

عضو المجلس

سعيد الغزاوي

لجنة جهة العمل

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو ؟

الجميع موافقون

السيد الأمين العام

ط - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خلف

أبو نوير

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الانتم

تحية واحتراما أرجو قبول معذرتي عن حضور

جلسة اليوم ٧-١٩٧٩ وأقبلوا احترامي

عضو المجلس

خلف أبو نوير

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرة العضو ؟

الجميع موافقون

السيد الأمين العام

٣ - تلاوة الأوراق الواردة

(١) كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٢/

٢٢٦٦ تاريخ ١١-١٩٧٩ المضمن احالة

مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين

لسنة ١٩٧٩ الى المجلس من اجل حالته السي

الجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة (١/٧) من قانون المجلس الوطني

الاستشاري رقم ١٧/ لسنة ١٩٧٨ ، ابعث

لدولتكم طيا (١٠٠) نسخة من مشروع قانون

معدل لقانون المحامين الشرعيين المؤدي اصداره

كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له ، وارجو

مرفعه على مجلسكم المؤقت لبدء المشورة فيه .

واقبلوا نائق الاحترام

رئيس الوزراء

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل

لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٧٩) ويقرأ

مع القانون رقم ١٢ - لسنة ١٩٥٢ المتعار

اليه فيما يلي بالقانون الاصلى كقانون واحد ويعدل

به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٩ - ١ من القانون

الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١٩٥٢

المادة ٩ :

توصي اللجنة بمنح اجازة المحاماة الشرعية لكل من :

١ - مارس القضاء الشرعي او النظامي لمدة سنتين على الاقل .

٢ - مارس المحاماة النظامية لمدة سنتين على الاقل شريطة ان يكون متخرجا من معهد تدريس فيه الشريعة الاسلامية .

٣ - يحمل شهادة نهائية من كلية للشريعة الاسلامية او من كلية حقوق تدرس فيها مواد الشريعة الاسلامية ، وامضى في

الحالتين مدة التدريب المنصوص عليها في المادة ١٠ - من هذا القانون .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٠ - من القانون الاصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

المادة ١٠ :

مدة التدريب على المحاماة الشرعية سنتان .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١١ - من القانون الاصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

المادة ١١ :

على المحامي المتدرب ان يقوم بما يلي :

١ - ان يمضي مدة التدريب المنصوص عليها في المادة ١٠ - من هذا القانون عند احد المحامين الشرعيين الذي يفي على

اشتغاله في مهنة المحاماة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

٢ - ان يلازم اعمال المحاماة طيلة مدة تدريبه وله ان يقوم باسم استاذته بالمرافعة بكن ما يتعلق بامر المحاماة عدا المرافعة .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ١٢ - من القانون الاصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

المادة ١٢ :

عند انتهاء مدة التدريب يترتب على المحامي المتدرب الحصول على شهادة من استاذته تتضمن انشده

امضى عنده تلك المدة ، على ان تصدق الشهادة من المحكمة الشرعية التي كان المحامي المتدرب يراجعها في امور المحاماة .

الاسباب الموجبة لتعديل قانون المحامين الشرعيين

لقد مضى على وضع قانون المحامين الشرعيين رقم ١٢ - لسنة ١٩٥٢ ما يزيد

على خمس وعشرين سنة دون ان يعدل او يه النظر فيه ، وحيث ان مهنة المحاماة . هي توام القضاء ولا بد لمن يمارسها ان يكون على جانب كبير من العلم والمعرفة والخبرة والمران لذا فقد

رؤي الفاء مبدا منح اجازة المحاماة الشرعية عن طريق الامتحان من قبل لجنة المحاماة الشرعية او

عن طريق مرور الزمن في اية وظيفة بعد ان زالت الظروف التي قصت بذلك حين وضع القانون المذكور وتوفرت الجامعات وانتشر العلم وكثر

حيلة الشهادات الشرعية . وتحقيقا لذلك الهدف فقد تم وضع التعديل المرفق لقانون المحامين الشرعيين .

دولة رئيس المجلس

يحل الى اللجنة القانونية

هل يوافق المجلس على ذلك

الجميع موافقون

السيد الأمين العام

(٢) كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧/

٢٧٢٥ تاريخ ٢٤-١٩٧٩ المضمن احالة

مشروع قانون صندوق الاسكان العسكري لسنة

١٩٧٩ الى المجلس من اجل حالته الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ١/٧ - من قانون المجلس الوطني

الاستشاري رقم ١٧ - لسنة ١٩٧٨ ، ابعث

لدولتكم طيا (١٠٠) نسخة من مشروع

(قانون صندوق الاسكان العسكري) مع الاسباب

الموجبة له لفرضه على مجلسكم المؤقت لبدء المشورة فيه راجيا اعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا نائق الاحترام

رئيس الوزراء

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩

قانون صندوق الاسكان العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صندوق

الاسكان العسكري لسنة ١٩٧٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية

حيثما وردت في هذا القانون المعاني المختصة لها

ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

القيادة : العناية : القيادة العامة للقوات المسلحة

الاردنية

القوات المسلحة القوات المسلحة الاردنية القائد العام القائد العام للقوات المسلحة الاردنية

او من يفوضه خطيا بذلك لغايات تطبيق احكام هذا القانون .

الصندوق صندوق الاسكان العسكري المؤسس بتمتضى هذا القانون .

المجلس مجلس الاسكان الاعلى للصندوق الرئيس رئيس المجلس

المدير مدير الصندوق المشترك كل ضابط صف او فرد او موظف في القوات المسلحة الاردنية والامن العام والخبرات

العامة والدفاع المدني تكون خدمته خاضعة للتقاعد لاستفيد زوج او زوجة المشترك واولاده المتاعرين

ووالداه ان كانوا محتاجين ولا معيل لها سواء .

المادة ٣ - ينشأ في القوات الاردنية المسلحة صندوق يسمى (صندوق الاسكان العسكري) يرتبط بالقائد العام ، ويتولى تحقيق الاهداف

والغايات والقيام بالهام والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٤ - تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يهدف الصندوق الى تكمين المشترك من الحصول على قرض لغايات الاسكان سواء لاقلة

سكن له او شراء سكن جاهز او اتمام او توسيع سكن مئثبا او تحت الإنشاء وذلك ضمن الحدود

ووفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥ - تتكون موارد الصندوق من : ا - المبالغ التي تخصص للصندوق في موازنة القوات المسلحة .

ب - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها المشتركون .

ج - موائد استئجار اموال الصندوق د - اي اموال للصندوق من اي جهة

كانت يوافق مجلس الوزراء على قبولها .

المادة ٦ - يودع اموال الصندوق بقرار من المجلس في بنك او اكثر من البنوك المرخصة في المملكة .

المادة ٧ - يرفع بامارة مجلس الصندوق وتنظيم اعماله مجلس اسكان اعلى ويصدر بقراره

من الموظفين

لجنة صيد السمك

المادة ٨ - يتألف المجلس على النحو التالي :

- ١ - القائد العام ورئيسا
- ب - رئيس هيئة أركان القوات المسلحة
- نائباً للرئيس
- ج - مساعد رئيس هيئة الأركان للإدارة
- مضوا .
- د - مدير الأمن العام عضوا
- هـ - مدير المخابرات العامة عضوا
- و - مدير الدفاع المدني عضوا
- ز - مدير الصندوق عضوا
- ح - مدير القضاء العسكري عضوا
- ط - ثلاثة ضباط يعينهم القائد العام لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد أعضاء .

المادة ٩ - ينتع المجلس بالصلاحيات التالية بالإضافة إلى الصلاحيات الأخرى المخولة له بمقتضى أحكام هذا القانون :

- ١ - وضع تقرير السياسة العامة للصندوق
- ب - مراقبة أموال الصندوق والإشراف على إنفاقها وتعيين طرق وشروط استثمارها ومعاييرها هذا القانون .
- ج - مناقشة مشروع ميزانية الصندوق وإقرارها .
- د - مناقشة التقرير السنوي والحسابات الختامية السنوية للصندوق وإقرارها .
- هـ - إعداد مشاريع الأنظمة المتعلقة بالصندوق .
- و - توظيف الموظفين بالتوقيع نيابة عن الصندوق .
- ز - دراسة طلبات المشتركين للحصول على القروض من الصندوق واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- ح - أي أمور أخرى تستهدف تطوير الصندوق وتنمية أمواله .

المادة ١٠ - يجتمع بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً إذا حضره ثلثا الأعضاء شريطة أن يكون الرئيس أو نائبه أحدهم وتتخذ قرارات المجلس بالإجماع أو بأكثرية الأعضاء الحاضرين. ويجوز للمجلس أن يعقد اجتماعات خاصة التي يديرها رئيس الجلسة .

المادة ١١ - ١ - يعين المدير بقرار من القائد العام .

ب - يمارس المدير الصلاحيات والمسؤوليات التالية :

- ١ - تطبيق السياسة العامة للصندوق التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات يصورها .
- ٢ - الإشراف على أعمال موظفي الصندوق والمستخدمين فيه .
- ٣ - الإشراف على الأمور المالية والإدارية المتعلقة بالصندوق .
- ٤ - وضع مشروع الموازنة وتقديمه للمجلس .
- ٥ - إعداد التقرير السنوي والحسابات الختامية للصندوق .
- ٦ - ممارسه أي صلاحيات ومسؤوليات أخرى يخولها إليه هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه أو يفوضها إليه المجلس .

المادة ١٢ - يشمل الجهاز التنفيذي جميع الموظفين والمستخدمين في الصندوق وتسري عليهم أحكام القوانين والأنظمة والأوامر والتعليمات العسكرية المطبقة في القوات المسلحة الأردنية .

المادة ١٣ - يكون الاشتراك في الصندوق الزامياً لكل مشترك وذلك لقاء اشتراك شهري مقداره دينار واحد ولا ينتهي أو ينقطع اشتراكه في الصندوق إلا في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - يخير المشترك الذي يرفع إلى رتبة ضابط بين الاستمرار في الاشتراك في الصندوق أو انسحابه ليبدأ اشتراكاً جديداً في صناديق الإسكان العسكرية الأخرى الخاصة بالضباط في القوات المسلحة الأردنية والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني وحسب أنظمتها وفي حالة انسحابه ترد له الاشتراكات التي دفعها للصندوق .

المادة ١٤ - ١ - يتقطع بدل الاشتراك شهرياً من راتب المشترك من قبل الدائرة المالية للتصاريح المسلحة الأردنية والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني ويورد شهرياً للصندوق. ويجوز للجزء من الشهر لفات الاشتراك بنقابة شهر

كامل ، ويوقف اقتطاع بدل الاشتراك عند أحالة المشترك على التقاعد أو انتهاء خدمته لأي سبب من الأسباب .

المادة ١٥ - ١ - يحق للمشارك الانتفاع من أهداف الصندوق وأعماله المنصوص عليها في المادة ٤ - من هذا القانون إذا أتم مدة لا تقل من ستة عشر سنة خدمة فعلية .

ب - إذا انتهت الخدمة الفعلية لأي مشترك قبل انقضاء المدة المبينة في الفقرة ١ - من هذه المادة فترد إليه المبالغ التي دفعها كبدل اشتراك ، أما إذا انتهت خدمته الفعلية بعد مضي المدة المقررة وقبل حصوله على القرض فيستمر اشتراكه في الصندوق والانتفاع من أهدافه كما أيدي رغبته ذلك بصورة خطية خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاء خدمته ، وفي هذه الحالة يوقف اقتطاع بدل الاشتراك الشهري منه ، ولا يحق استرداد المبالغ التي دفعها كبدل اشتراك وتزال من المبالغ المطلوبة منه للصندوق وفي حالة عدم رغبته بالاستمرار في الانتفاع من أهداف الصندوق ، ترد له الاشتراكات التي دفعها .

المادة ١٦ - تعطى القروض بقرار من المجلس ضمن الشروط التالية :

- ١ - أن يكون المشترك قد أمضى مدة لا تقل من ستة عشر سنة خدمة فعلية .
- ب - أن يكون الحد الأقصى للقروض ثلاثة آلاف دينار ويكون مائة .
- ج - أن يحدد القرض خلال المدة التي يقررها المجلس بشرط أن لا تزيد هذه المدة عن مئتين سنة .
- د - أن يمنح القرض للمشاركين بحسب الأقدمية في الخدمة دون مراعاة للرتبة .

المادة ١٧ - يعقد المشترك جمعه في الغرض من المصالحات التالية :

- ١ - إذا أحيل على التقاعد بناء على طلبه .
- ب - إذا لم يقدم تمهيداً بتمتع بتركب الخدمة الفعلية لمدة ثلاث سنوات على الأقل بحسب تصور قرار لجنة القرض .

ج - إذا رجع أو سرح من الخدمة لارتكابه جنابة أو جنحة مما يحرم ضابط الصف والفرد والموظف من حقوقه التقاعدية بموجب أحكام قوانين التقاعد المعمول بها في المملكة .

المادة ١٨ - يدفع القرض الذي تقرر تخصيصه للمشارك بعد تقديمه للوثائق التالية :

- ١ - سند تسجيل أو تصرف يثبت ملكية المشترك المستقلة للأرض إذا كان القرض لأهله دار سكن له عليها وملكته المستقلة للأرض وما عليها من انشاءات إذا كان القرض لأهله أو توسيع دار السكن القائمة على الأرض .
- ب - رخصة أهله دار السكن أو اكمل أو توسيع دار السكن القائمة على أن تكون صادرة من السلطة المختصة .

المادة ١٩ - يدفع القرض الذي خصص لأي مشترك على النحو التالي :

١ - كامل قيمة القرض إذا كانت الغاية منه شراء دار سكن جاهزة بتلك القيمة وإذا نقصت قيمة الدار عن ثلاثة آلاف دينار فيعطي ما يساوي ثمنها فقط ، ويعتبر هذا المبلغ هو المقرر له كقرض والذي يمكنه الاستفادة منه بمقتضى هذا القانون .

ب - كامل المبلغ المنصوص عليه في المادة ١٦ - من هذا القانون إذا كان القرض قد خصص للمشارك لأهله أو من دين لملك الإسكان أو مؤسسة إسكان أخرى يبقى للمشارك أن يستطاع لفات بنائه دار سكن له وإذا نقصت قيمة الدين عن ثلاثة آلاف دينار فيستند من المشترك قيمة الدين فقط ويعتبر هذا المبلغ هو المقرر له كقرض الذي يمكنه الاستفادة منه بمقتضى هذا القانون .

ج - يتم دفع القرض على ثلاثة أقساط تحدد بمواعيد دفعها وفقاً لمرآجل الجاهل العمل إذا كان القرض قد خصص للمشارك لأهله دار سكن له على أن يباشر المشترك البناء خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ دفع القسط الأول له وأن ينتهي من البناء الدار خلال مدة لا تزيد عن مائة أشهر .

من تاريخ تسليمه القسط الأول ويجوز تجديد هذه المدة لشهرين ولمرة واحدة فقط إذا كانت هناك أسباب مشروعة للتأخير يقع بها المجلس .

المادة ٢٠ - لا يجوز للمشارك أو خلفه المستفيد استخدام القرض الذي حصل عليه من الصندوق أو أي جزء منه في غير الأغراض والأعمال التي خصص له القرض من أجل القيام بها وللصندوق القيام بجميع إجراءات التحقيق والتفتيش التي يراها مناسبة للتأكد من التزام المشارك بإحكام وشروط استخدام القرض .

المادة ٢١ - ١ - يبدأ تسديد القرض الذي دفع لأي مشترك لإنشاء دار سكن له أو لأهله أو توسيع دار السكن التي يملكها اعتباراً من الشهر التالي لانتهاء أعمال إنشاء أو اكمل أو توسيع دار السكن وعلى القسط شهرياً متساوية حتى السداد التام ويبدأ تسديد القرض الذي دفع لأي مشترك لشراء دار سكن جاهزة له أو لتسديد دين استهلكه من بنك الإسكان أو من أي مؤسسة إسكان أخرى لبناء دار سكن له اعتباراً من الشهر التالي لنقل ملكية الدار للمشتري وتسجيلها باسمه أو اعتباراً من الشهر التالي لإتمام دفعته من دين إسكان حسب مقتضى الحال وعلى أقساط شهرية متساوية حتى السداد التام .

ب - لا يجوز للمشارك أو خلفه المستفيد بيع أو تقييد أو رهن دار السكن التي تملكها أو اكملها أو وسعها أو اشتراها بغير موافقة المجلس أو موافقة المستفيد كإحدى قيمة القرض للصندوق .

ج - لا يجوز للمشارك أو خلفه المستفيد تأجير أي عقار استعملت أموال الصندوق في سبيل شرائه أو إنشائه أو اكمله وتوسيعه إلا بموافقة خطية مسبقة من المجلس وفي حالة المخالفة يجوز له إبطال جميع التزامات المشارك أو خلفه للصندوق باستحقاق الاداء في الحال .

د - إذا تخلف المشارك أو خلفه المستفيد عن الوفاء بالتزاماته المقررة عليه للصندوق

بموجب أحكام هذا القانون بما في ذلك ترك الخدمة قبل المدة التي تعهد بالعمل خلالها في القوات المسلحة تسترد منه جميع المبالغ التي دفعت إليه من الصندوق دفعة واحدة وذلك دون الحاجة إلى توجيه أي إخطار أو إنذار إليه .

هـ - إذا لم تسدد مطالب الصندوق عند استحقاقها للمجلس أن يقرر بيع العقار الموضوع تأهلاً لحقوق الصندوق وتقسيم اجراءات البيع بصرف النظر عن أي اعتراض من الدين أو الكلاء ، وذلك بالإضافة إلى حق الصندوق في اجراء مآثر التبعات القانونية بحق الدين وكلائه إلى أن يتم تسديد جميع مطالبه .

و - للصندوق أن يطلب تحصيل ديونه وحقوقه بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الأموال الأميرية وتطبق على المطالبة بها وتحصيلها الضمانات والامتيازات التي تطبق على أموال الخزينة وحقوقها وتكون مغطاة من أي ضرائب أو رسوم بما في ذلك رسوم التسجيل والتأمين .

المادة ٢٢ - للصندوق وبالطريقة والشروط التي يقرها المجلس أن يؤمن لصالحه على حياة الأشخاص المشتركين أو المستفيدين من قروضه طوا لمدّة القرض وذلك ضماناً لسداد حقوقه في حالة وفاة أي منهم ، وتحصيل رسوم واتساع التأمين كلها أو بعضها من المقترضين بالطريقة التي يراها مناسبة ، وللصندوق أن يطلب من مقترضيه اجراء التأمين المأمور منه .

المادة ٢٣ - لا يحق للمشارك الحصول على قرض من الصندوق إلا مرة واحدة وإذا وجد أن زوجين مشتركين كلاهما في الصندوق فلا يحق إلا لواحد منهما الاستفادة من أهدافه أو من أي مشاريع أو قروض السكان بينكمية أخرى .

المادة ٢٤ - لتحقيق للبلديات المعصودة من هذا القانون وعلى الرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر يعمل بما يلي :

أ - مع مراعاة أحكام القوانين - د - و - هـ - من هذه اللائحة تطبق الأولوية بتفويض أراضي الدولة للمشاركين ولبلديات الإسكان فقط شريطة أن تكون تلك الأراضي ضمن حدود

البلديات أو مناطق التنظيم فقط على أن لا يزيد بدل المثل عن ٢٥ ٪ من السعر الدارج منذ التفويض حسب تقدير الجهات المختصة بموجب القوانين المعمول بها والمتعلقة بإدارة أملاك الدولة وفي جميع الأحوال لا يجوز تفويض أي أرض لأي مشترك بمقتضى هذا القانون إذا كانت تلك الأرض قد خصصت أو يراد تخصيصها للنفع العام ولاي غرض من أغراضه .

ب - لمدير عام دائرة الأراضي والمساحة أن يؤمن إلى مدير التسجيل المختص بالجراء التسمية الرضائية بين الشركاء في أي أرض إذا طلب أحد المشتركين ذلك بصفته شريكاً في تلك الأرض إذا كانت واقعة ضمن حدود البلديات أو مناطق التنظيم وذلك بالرغم من كون أحد الشركاء قاصراً أو محجور عليه على أن يقوم الولي أو الوصي مقام القاصر أو المحجور عليه وأن يدعى لحضور اجراءات القسمة التي يشترط أن تتم وفقاً لأحكام القوانين المعمول بها والمتعلقة بتقسيم الأموال غير المتقولة .

ج - لا يجوز للمشارك الذي فوضت إليه أرض من أملاك الدولة بمقتضى أحكام هذا القانون أن يبيع أو يهب أو يتنازل عن تلك الأرض لأي شخص آخر بما في ذلك اجراء البفالة بها بأرض أخرى إلا بعد مرور عشر سنوات من تاريخ تسجيلها باسمه في دائرة التسجيل .

د - لا تفوض أي أرض من أملاك الدولة لأي مشترك بمقتضى هذا القانون إلا في البلدة التي كان يقيم فيها عند التحاقه للخدمة في القوات المسلحة الأردنية أو الأمن العام أو الجاهزات العامة أو الدفاع المدني حسب مقتضى الحال .

هـ - لا يستفيد من أحكام الفقرة - أ - من هذه المادة من يملك أرضاً سالحة للبناء .

المادة ٢٥ - ١ - يقوم وتكون للصندوق المفوضون من قبل المجلس بتنظيم اسناد التأمين ووضع الشروط الخصوصية الملحق بها ومساعدة قرارات المقترضين وكلائهم وتكون العترة والاستناد المنقولة من قبل هؤلاء الموظفين واجبة التنفيذ في دوائر تسجيل الأراضي وغيرها دون حاجة إلى اجراء آخر .

ب - يضع دوائر التسجيل إشارات الدلائل أو العترة على عقود الأموال غير المتقولة الخاصة بالمقترض وكلائه بناء على طلب يقدّم من المدير

أو من يفوضه اسناداً إلى الاسناد المنقولة بمقتضى الفقرة - أ - من هذه المادة على أن تزود دوائر التسجيل بنسخ منها ودون حاجة لحضور المقترض وكلائه ويكون لمعاملات الصندوق حق الامتياز في التسجيل لدى دوائر التسجيل وعلى المدير بناء على قرار من المجلس أن يبعث بكتاب خطي إلى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة التأمين أو الحجز عن أموال أي مشترك وكلائه فور تسديد الأموال المقرضة والمصاريف المستحقة .

المادة ٢٦ - للصندوق أن يقبل على سبيل التأمين العقاري أو الرهن عقارات وأموالاً أخرى ضماناً لمطالبته واستيفاء لديونه .

المادة ٢٧ - تبقى الأرض ودار السكن المأجرة عليها العائدة بملكيتها للمشارك الذي حصل على قرض مرهونة من الدرجة الأولى لصالح الصندوق وحتى السداد التام يملك القرض ولا يجوز لك أو الغاء ذلك التأمين إلا بقرار من المجلس .

المادة ٢٨ - لا يجوز سحب أي مبلغ من أموال الصندوق من البنوك المودعة فيها إلا بتوقيع المدير والمحاسب المختص بالإضافة إلى توقيع من يفوضه الرئيس بذلك، ويبلغ أحكام هذه المادة مع أسماء وتوقيعات الممولين بموجبها إلى تلك البنوك .

المادة ٢٩ - يسدّد القرض من قبل المشترك بالشروط والمواعيد المنصوص عليها في هذا القانون وقرار المجلس بتخصيص القرض وذلك عن طريق خصم نسبة معينة على أقساط متساوية من الراتب الشهري للمشارك والمطلوبات التي يتقاضاها بما يتناسب مع مدة تسديد القرض وتحويل المبالغ المضمومة على هذا الوجه من قبل الدوائر المالية المختصة إلى إدارة الصندوق شهرياً .

المادة ٣٠ - يسدّد القرض من قبل المشارك الذي أحيل على التقاعد بالشروط والمواعيد المنصوص عليها في هذا القانون وقرار المجلس بتخصيص القرض وذلك عن طريق خصم نسبة معينة على أقساط متساوية من الراتب الشهري التقاعدي للمشارك بما يتناسب مع مدة تسديد القرض وتحويل المبالغ المضمومة على هذا الوجه من قبل وزارة المالية - صندوق التقاعد - إلى إدارة الصندوق شهرياً وعلى المدير المختص بتسديد القرض على التقاعد أن يكتب التزامات المشارك بذلك ويضعها بالرفع والانتداب مع إدارة الصندوق .

تلك المادة المعدلة

المادة ٣١ - تنتقل حقوق والتزامات المشترك إلى زوجته وأبنائه من بعده أو إلى أبيه أو أمه أو كليهما إذا لم يكن له زوجة أو أبناء وكان المشترك في حياته معيلاً وحيداً لأحدهما أو كليهما وكان محتاجين ما يراه المجلس مناسباً .

المادة ٣٢ - تبدأ السنة المالية للصندوق من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها .

تنظم حسابات الصندوق بالطريقة التي يقرها المجلس ولغايات هذا القانون تعتبر سجلات الرواتب لدى الدوائر المالية المختصة سجل استاذ افرادي بالنسبة لحسابات الصندوق .

ج - يتولى ديوان المحاسبة تدقيق وفحص حسابات الصندوق وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها .

د - تعرض حسابات الصندوق وتقديره السنوي على المجلس في الموعد المقرر في هذا القانون .

المادة ٣٣ - يعنى الصندوق لدى مراجعة المحاكم ودوائر الاجراء من تقديم الكفالات والتأمينات الضمانية .

المادة ٣٤ - بالرغم مما ورد في اي تشريع اخر يجوز للصندوق حجز اي نسبة من رواتب المشتركين الشهرية وعلاواتهم حسب ما يقرره المجلس تبيناً لتجصيل القروض المنوحة لهم بموجب احكام هذا القانون ، كما يجوز للصندوق حجز كامل تمويلات ومكافآت نهاية الخدمة .

المادة ٣٥ - للمجلس ان يصدر التعليمات واللوائح المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية في الصندوق بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٣٦ - لمجلس الوزراء ان يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلّفون بتنفيذ هذا القانون .

الأسباب الموجبة

بعد ان الأسباب الموجبة لهذا القانون هي: صندوق الإيداع والتوفير من المساهمة في تخفيف الاعباء عن شباكات العمل والأفراد المستفيدين من مقتضىاته .

القوات المسلحة الأردنية والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني ، وذلك بمنحهم قروضاً بمعدل ثلاثة آلاف دينار للفرد الواحد لبناء دار سكن له ولاسرته تحميم من الغلاء الفاحش في أجور المساكن والمساهمة أيضاً في الحد من أزمة السكن المستحلة وعلى ان تكون القروض بدون فائدة وتسدّد على مدى عشرين عاماً حتى يتجنب الفرد وطأة الدين مهما كان مصدره وحتى ينصرف الفرد إلى واجباته ومسؤولياته العسكرية بعد ان تلمنّ نفسه ويهدأ باله بما تحقق له من حلم في تأمين دار السكن الملائمة له وبالمقابل فسوف يكون معيار منح القروض مدة خدمة الفرد في الأجهزة المشار إليها آنفاً .

دولة رئيس المجلس

يحال إلى اللجنة القانونية:

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الأمين العام

(٣) كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٤٩٠/٢٠ تاريخ ١٩٧٩/٤/٢٨ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٩ إلى المجلس من أجل إحالته إلى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملاً بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ أبعث لديكم ١٠٠ نسخة من مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية المؤدي إصداره كقانون مؤقت مع الأسباب الموجبة له ، وأرجو عرضه على مجلسكم الموقر لأبداء المشورة فيه .

واتبعوا مائق الاحترام

رئيس الوزراء

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١ - يسمّى هذا القانون : قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٩ . ويقرأ مع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع :

موافقون .

السيد الأمين العام

(٤) كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٥٢٢٢/٢/١ تاريخ ١٩٧٩/٤/٢٨ المتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون المحاكم الشرعية المؤدي إصداره كقانون مؤقت مع الأسباب الموجبة له ، وأرجو عرضه على مجلسكم الموقر لأبداء المشورة فيه .

واتبعوا مائق الاحترام

رئيس الوزراء

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٧٩

قانون معدل لقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

المادة ١ - يسمّى هذا القانون (قانون معدل لقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٣ - بالرغم مما ورد في هذا القانون أو في اي تشريع آخر ، لا يجوز لأي شخص ممارسة أي عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة بأي صورة من الصور في شراء أو استيراد أو بيع الأسلحة أو قطع غيارها والخاثر العائدة للقوات المسلحة الأردنية وذلك تحت طائلة العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - لا تطبق احكام هذا القانون على الأشخاص الذين يمارسون الوكالة أو الوساطة المحلية أو الوكالة أو الوساطة في تصدير المنتجات الزراعية .

ج - على كل من يتعامل بهذه الوكالات المختصة بالتجارة أو الوساطة التجارية ان يكون له سجل في سجل الوكلاء والوسطاء يمارسه هذه الهيئة في سجل الوكلاء والوسطاء لدى المفضل .

د - على كل من يتعامل بهذه الوكالات المختصة بالتجارة ان يشيخ جميع الوكالات العاملة به في سجل الوكلاء لدى المجلس .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي على النحو التالي :

١ - بإلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ج - ان يكون حاصله على الاجازة في القضاء الشرعي ، أو ان يكون حاصله على شهادة جامعية من كلية للشرعة الإسلامية أو من كلية حقوق تدرس فيها مواد الشرعة الإسلامية .

٢ - بإلغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

د - ان لا يكون قد حكم عليه بأي جنابة عدا الجرائم السياسية وأن لا يكون محكوماً من محكمة أو مجلس تأديبي لامر مغل بالشرف ولو رد إليه اعتباره أو شمله عفو هام .

الأسباب الموجبة

١ - حينما وضع قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ كانت الحاجة والضرورة تقتضيان وضع حكم من يتسنى من خلاله الاستفادة من الأشخاص الذين لديهم الكفاءات والخبرات المكتسبة من ممارسة الأعمال في المحاكم الشرعية بتعيينهم قضاة فيها ولو كانوا لا يحلون الشهادات الجامعية ، ولكن بعد انتشار الكليات الجامعية وتخرج أرواح من حملة الشهادات الجامعية في الشرعة والحقوق فقد رُوي الغاء مبدأ تعيين من هم دون حملة الشهادات الجامعية في الشرعة أو الحقوق كقضاة شرعيين وقد وضع التعديل المرفق للفقرة (ج) من المادة ٣ من قانون تشكيل المحاكم الشرعية لتحقيق ذلك الهدف .

٢ - وبالإضافة إلى التعديل المشار إليه فقد رُوي ان لا يتولى أي شخص منصب القضاء الشرعي اذا كان قد سبق الحكم عليه بأي جنابة عدا الجرائم السياسية أو حكم عليه قضائياً أو تأديبياً لامر مغل بالشرف حتى ولو رد إليه اعتباره أو شمله عفو هام وذلك حفاظاً على مكانة القضاء الشرعي والقاضي الذي يقوم بهذا القضاء وتحقيقاً لذلك جاء التعديل الآخر الذي أدخل على الفقرة (د) من المادة (٣) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية .

دولة رئيس المجلس

يحال إلى اللجنة القانونية:

المادة ٣ - يلغى نص المادة ٢١ من القانون الأصلي ويستعاض منه بالنص التالي :

المادة ٢١ :

أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار كل من يخالف أحكام هذا القانون .

ب - إذا كان الفعل هو ممارسة أي عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة بأي صورة من الصور في أسلحة أو ذخائر تنطلق بالقوات المسلحة الأردنية أو قطع غيرها بيمينات مرتكبه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل من ثلاث سنوات ، مع تضييق قيمة المعونات أو البائغ التي تقاضاها مرتكب الجريمة إذا كانت معروفة وحسب تقدير المحكمة لها إذا كانت غير معروفة .

دولة رئيس المجلس

الحكومة تطلب صفة الاستعجال لهذا القانون نظرا لأهميته فيحال إلى اللجنة القانونية .
معالي السيد وصفي ميرا

دولة رئيس المجلس

ياسيدي ، القانون جاء بعد نهاية جدول الأعمال أريد أن يعطى له صفة الاستعجال نظرا لأهميته .

السيد وصفي ميرا

الأحالة على اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

يكفي إذن المجلس يرى حالته إلى اللجنة القانونية وللجنة أن تقرر فيه .

السيد الأمين العام

٤ - الاقتراحات :

(١) الاقتراح رقم ٤٣ المؤرخ في ١٩٧٩/٤/٢١ المقدم من عضو المجلس بمساعدة السيد درويش الصايل الشهبان بشأن تعديل بعض الطرق في منطقة قري المجازية .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري :
أرجو التفصيل بعرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم حتى إذا ما وافق عليه تفضلتسم بحويلته إلى الحكومة الرشيدة .
هناك عدة طرق في منطقة قري المجازية قد ميئت موافقتها إلا أنها لا تزال لم تنقح . وهذه الطرق

مفتوحة ولكنها أصبحت بحالة غير جيدة وتحتاج إلى صيانة ، وبما للطرق من أهمية للمواطن اقتراح أن تتكرم الحكومة الرشيدة بشقها وصيانتها لتأمين تنقلات السكان وخدمة المشاريع الحيوية التي أقيمت بالمنطقة .
واقبلوا مائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

درويش الصايل الشهبان

١ - طريق أم البساتين - السالك

٢ - طريق السالك - المال

٣ - طريق أم البرك - المال

٤ - طريق أم القطين - ناعور

٥ - البنيات - الرمال

٦ - البصة - سيل نسيان

٧ - حسان - العريش - المشت

٨ - الروضة - ناعور

٩ - تركي - العديسة

١٠ - زيود - ناعور

١١ - أم السباق - ناعور

دولة رئيس المجلس

يحال إلى الحكومة

السيد الأمين العام

اقتراح رقم ٤٤ تاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري :
أرجو التفصيل بعرض اقتراحي التالي على المجلس الكريم حتى إذا ما وافق عليه تفضلتسم بحويلته إلى الحكومة الرشيدة .

أن بلدة أم البساتين قد تأسس فيها مجلس قروي منذ ثلاثة عشر سنة ، لهذا فاقترح أن ترفع رتبها إلى بلدية نظرا لكثافة سكانها وما يحيط بها من قري عديدة ومزارع .

واقبلوا مائق الاحترام .

عضو المجلس الوطني الاستشاري

درويش الصايل الشهبان

دولة رئيس المجلس

يحال إلى الحكومة

السيد الأمين العام

اقتراح رقم ٤٥

سيد دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

تحية ،

في كل يوم تقع حوادث السيارات بالمشترات

من الحد على الطرق أو للنقل على الطرق أو أي اسم آخر الأسفل أن تكون لجنة ذات قوة تنفيذية وتحقيقية عليا .

٢ - على هذه اللجنة أن تضم ما يلي :

١ - ممثلي دائرة السير ، لأن أساس المرض هو السير على الطرق .

٢ - وزارة الداخلية مسؤولة عن أمن المواطن في الداخل ووقايته من نفسه وغيره .

٣ - وزارة البلديات وإمانة العاصمة لأنها المسؤولة عن تأمين الطرق في الداخل للسيارات والمشاة ووضع اللافتات الضرورية وتعديل القوانين الملزمة للاحتياجات الإنسانية .

٤ - وزارة الأشغال العامة لأنها المسؤولة عن الطرق الخارجية وتقاطع المشاة .

٥ - وزارة العدل لأنها مسؤولة عن القوانين والمحاكمات بواسطة محاكم السير وغيرها .

٦ - وزارة الصحة لأن عليها تأمين الإسعاف السريع والعلاج الضروري للمصابين ومنع تلوث البيئة من السموم الخارجة من داخل السيارات .

٧ - وزارة الدفاع لأن كثيرا من الحوادث تخص بالبراد القوات المسلحة .

٨ - وزارة المالية لأن كثيرا من الطلوع لأسبابها التواحي المالية . وخصوصا إذا كان أحد الاقتراحات والطلوب تجديد استيراد السيارات وأثوابها .

٩ - وزارة التربية والتعليم لأن تعليم أصول المرور وتواعده يجب أن يبدأ بأول نشيخ الدراسة .

١٠ - مؤسسة النقل العام - وزارة النقل

لأن أي حادث داخل الدفلة أو خارجها لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار تأمين نقل أكبر عدد من المواطنين من مواقعهم إلى أماكنهم وبالعكس بشكل حضاري منظم ، فإن تحسين هذا القطاع بزيادة عدد سياراته وحاجة المواطن إلى استعمال أداة النقل ، والجريمة وأمني ذلك السيارة .

١١ - ممثلون من قطاع المواطنين مع أسطة الجمعيات التطوعية أو غيرها لأنهم المعتمدين بالاصابة بهذا الداء المميت .

١٢ - أية تطامات أخرى ترى اللجنة ضرورة ضمها .

١٣ - وزارة الاقتصاد والتمويل

وينجم عنها الكثير من الاصابات القاتلة وغير القاتلة . وقد بلغ عدد قتلى السير سنة ١٩٧٨ (٤١٥) قتيلاً) نصفهم من الأطفال وعدد المصابين والجرحى (٥٢٤٧) بما في ذلك من أصيب بعامة دائمة .

ان هذه الأرقام المذهلة وخصوصا عندها يقع القتل داخل المدينة كما حصل حديثا لمن أوكل إليه الأمن في البلد والنظام على الطريق تجعلنا مجبرين على إعادة النظر في الكثير من قوانين السير وأصوله .

في كلمتي عن الوضع الداخلي في الأردن في تموز ١٩٧٨ قلت في هذا المجلس الكريم أن حوادث السير التي لم تعد « حادث مؤسسا » أنها أصبحت وباء فتكا يحتاج إلى دراسة علمية وعملية لتحري أسباب هذا الوباء بالتعاون مع الأجهزة المختصة في الأمن العام ودوائر السير والبلديات وقطاعات المواطنين وجمعية منع حوادث الطرق . وقد اقترحت أيضا إنشاء لجنة وزارية عليا للسلامة العامة على الطرق لتحقيق هذه الدراسة .

انني أريد أن أتبع مرة أخرى أنا أمام ولاء واعد علينا قد استعمل أبرد وتفريت طبيعته مان لم يحارب بجد وصدق ، تحول شيئا فشيئا إلى سرطان يصعب استئصاله وربما كان علاجه ، عندها قاتلا كالمريض نفسه ، ناهيك عن الهدر الاقتصادي الضخم في الممتلكات وقوة الانتاج « وإجاهات » .

لذا فاقترح أرجو العودة إلى اقتراحي السابق لدراسة هذا الموضوع من جميع جوانبه ، وذلك بإنشاء لجنة وزارية عليا للسلامة العامة على الطرق واتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة للحد من هذا الخطر المخطط بنا جميعا .

وتفضلوا بقبول مائق الاحترام

الدكتور

زهير ملخص

دولة رئيس المجلس

الدكتور زهير ملخص

الدكتور زهير ملخص

سيد الرئيس ، أريد أن أتين بعض الأمور التوضيحية بالنسبة للاقتراح لأن ذلك يفيد في تحديد هذا الاقتراح للجهة المعنية المختصة .

١ - اسم اللجنة لا يهم كثيرا بقدر ما يهم تحديدها فيمكن أن تسمى اللجنة الوزارية للوقاية

لجنة أمن الطرق

الاحصاءات العامة والجمعية العلمية المكتبة
ومهندسين طبيين وغيرهم وشكرا .

دولة رئيس المجلس

ما ابداه الدكتور هي ملاحظات تتصل اصلا
باقتراحه ان ترفقها معه حتى تكون الحكومة على
بصيرة من الاقتراح الذي تفضلتم به ويحال
للحكومة .

مقرر اللجنة القانونية الاستاذ سلمان القضاء

السيد المقرر

قرار رقم ٢٠

قرار رقم (٢٠)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاربعاء
الموافق ١٩٧٩/٥/٢ برئاسة معالي رئيس اللجنة
السيد كمال الدجاني وبحضور المقرر سعادة السيد
سلمان القضاء والاعضاء اصحاب المعالي والسعادة
السادة : احمد الطراونة ، علي البشير ، جودت
السيول ، عيد الله اخورشيد ، طاهر حكمت
والسيد نائلة الرشيدان ، وقد شارك بالاجتماع
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري السيد
احمد اللوزي ومطوفة رئيس ديوان التشريع في
رئاسة الوزراء السيد عيسى طماش .

وبعد ان نظرت اللجنة في القانون المعدل
لقانون تنظيم المدن والقرى لسنة ١٩٧٩ الحال عليها
من قبل المجلس الكريم ، قررت اللجنة الموافقة
على القانون كما ورد من الحكومة مع فتل مبداء
(المنصوص عليها في هذا القانون) والاستضافة
متها بمبادرة (المتعلقة بها) وشطب كلمة
(بمقتضى) والاستضافة عنها بمبادرة (بمقتضى
هذا القانون) .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة على
قرارها .

اللجنة القانونية

دولة رئيس المجلس

توافق المجلس على هذا القرار .

السيد المقرر

قرار رقم ٢١

قرار رقم (٢١)

اجتمعت اللجنة القانونية يوم الاربعاء

الموافق ١٩٧٩/٥/٢ برئاسة معالي رئيس اللجنة
السيد كمال الدجاني وحضور المقرر سعادة السيد
سلمان القضاء والاعضاء اصحاب المعالي والسعادة
السادة : احمد الطراونة ، جودت السيول -
طاهر حكمت - عيد الله اخورشيد - علي
البشير والسيدة نائلة الرشيدان .

واعادت النظر بالقرار رقم (١٩) المؤرخ في
١٩٧٩/٣/٥ والمعاد من المجلس بالجلسة (٢٨)
المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٢ والمتعلق بالاقتراح
رقم (٢٠) بتعديل قانون الضمان الاجتماعي
الحال عليها من المجلس الكريم لاعادة الصياغة .

السيد المقرر

كان المبدأ في الواقع ان هدف قانون الضمان
الاجتماعي ان يشمل الموظفين غير التابعين للتقاعد
رأب الشيخوخة والمعز وغير ذلك ويشملهم
بمعنى يشمل غير المصنفين حسب التعريف الموجود
في قانون التقاعد ولقد قررت اللجنة ما يلي :

اولاً - تعديل الفقرة (ب) من المادة ٣ من
القانون الأصلي بحذف عبارة (وموظفي الدولة غير
الخاضعين لقوانين التقاعد الحكومية) الواردة فيها
واستبدالها بعبارة (والموظفين العاملين غير
التابعين للتقاعد بموجب احكام قانون التقاعد
المدني) .

ثانياً - يعدل بند (ا) من الفقرة (ب) من
المادة ٤ من القانون الأصلي بحيث تصبح فقرة (ب)
(الموظفين العاملين التابعين للتقاعد بموجب
احكام قوانين التقاعد) .

اللجنة القانونية

هؤلاء يستثنون من تطبيق احكام قانون
الضمان الاجتماعي .

دولة رئيس المجلس

توافق المجلس على هذه التوصية

الجميع :

بالتصديق .

السيد عبد الله اخو ارشيد

سيدي الرئيس ، اقدم ان تجتمع اللجنة
القانونية مباشرة .

دولة رئيس المجلس

في الحقيقة ، تكتفي الجلسة ، ولكن يوجد
اقتراح لدي ان تجتمع اللجنة القانونية مباشرة حتى

تكتب وقتاً وتجزئ القوانين الحالية اليها ، وادعو
اللجنة للاجتماع بعد انتهاء الجلسة .

السيد الابن العام

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

ارفع الجلسة .

رئيس المجلس الوطني الاستشاري

احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري

عذنان يعيون

١ - اعد ويوب هذا المسند واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني
الاستشاري : السيد عذنان يعيون .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الابن العام السيد وليد التجداوي . ومنظرو
الضبط السادة : نذير عطيات ، نصري الشماليه ونيسان التجداوي .

٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتوزيعه لي الطلبة : ماسور الجلة :
السيد محمود مرقعات .